ملاحق التقرير السنوي الثاني

للهيئة العليا للمالية المحلّية بعنوان سنة 2020

- ملحق عدد 1: اجتماعات مجلس الهيئة العليا للمالية المحلية خلال الفترة من نوفمبر 2020 إلى تاريخ المصادقة على التقرير السنوي الثاني وأهم النقاط المطروحة.

تاريخ الاجتماع	المسائل المطروحة
5 -11- 2020	التقرير السنوي الأول للهيئة لسنة 2019 الصادر في أكتوبر 2020 • متابعة وتقييم فعاليات نشر التقرير السنوي الأول للهيئة مناقشة مسألة استقلالية الهيئة بناء على العناصر الآتي ذكرها: • تؤشر بعض الأحكام على عدم الاستقلالية الهيكلية للهيئة تجاه الوزارة المكلفة بالجماعات المحلية وذلك خاصة لكون 1) ميزانية الهيئة ملحقة ترتيبيا بالوزارة المذكورة وبالتالي اتجهت الوزارة إلى تصنيفها كوحدة عملياتية صلب برنامج الشؤون المحلية في منظومة التصرف حسب الاهداف و2) الكتابة القارة ملحقة ترتيبيا بالوزارة 3) إلحاق رئيس الهيئة بالوزارة تأجيره على ميزانيتها و4) انّ ترشيح رئيس الهيئة من قبل المجلس الأعلى للقضاء يكرّس استقلالية رئيس الهيئة وليس استقلالية الهيئة و5) انّ الهيآت المستقلة نصّت النصوص المحدثة لها على استقلاليتها على خلاف الهيئة العليا للمالية المحلية. • اكّدت تدخلات اخرى على ضرورة محافظة الهيئة على استقلاليتها وحيادها نظرا لأهمية مهامها المنصوص عليها بقانون أساسي وخاصة تلك المتعلقة بالتسوية والتعديل في خصوص تحويلات الدولة للجماعات المحلية ومقاييس توزيعها بين الجماعات المحلية وكذلك الجانب التقييمي في مهام الهيئة واختصاصها في إبداء الرأي في المسائل ذات العلاقة بالمالية المحلية يفترض الموضوعية واستقلالية القرار. وبناء عليه برز وجوب تعميق النظر في النصوص المنظمة للهيئة ولتسييرها للتأكيد على استقلالية الهيئة كضمانة لحسن أدائها لمهامها.
25 -11- 2020	مناقشة ميثاق الهيئة والمصادقة عليه.

تاريخ الاجتماع	المسائل المطروحة
2-12-2020	• مناقشة مشروع النظام الداخلي للهيئة العليا للمالية المحلية. • مناقشة الدراسة الاستراتيجية للهيئة العليا للمالية المحلية. تمحورت ابرز الملاحظات المتعلقة بمشروع الدراسة الاستراتيجية حول ما يلي : إلى حين إحداث مجلس أعلى للجماعات المحلية يتسلم مسؤولياته في قيادة المسار اللامركزي يتجه إعتماد الهيئة إستراتيجية ترتكز على مرحلتين من الإصلاح. **المرحلة الأولى** وتهدف إلى تركيز هياكل الهيئة وتفعيل دورها، وهو ما يتطلب خاصة: – ضمان التنسيق بين مختلف أعضاء الهيئة من جهة، ومع مختلف الوزارات والهياكل الممثلة صلب الهيئة وكل الفاعلين والمتعاملين معها وخاصة الجامعة الوطنية للبلديات التونسية من جهة أخرى. – المصادقة على ميثاق الهيئة والنظام الداخلي للهيئة واعتماد نظام للتسيير الجماعي والتوافقي بين كافة أعضاء الهيئة أو أغلبهم. – إعداد مشروع التنظيم الهيكلي للهيئة. – تدعيم قدرات التصرف للهيئة بتوفير الموارد البشرية واللوجستية وذلك بالتنسيق مع وزارة الشؤون المحلية والبيئة. **المرحلة الثانية** ويستوجب المرور إليها تركيز المجلس الأعلى للجماعات المحلية وتوفير تطوير الإطار المؤسساتي للهيئة. واقترح أن يتم خلال هذه المرحلة إعادة النظر في ارتباط الهيئة بإلحاقها بصفة كلية بالمجلس الأعلى للجماعات المحلية وفك ارتباطها المباشر بالوزارات ذات العلاقة. وتم التأكيد على أنه للخبراء أن يقدموا بكل حياد وموضوعية استنتاجاتهم وآراءهم ومقترحاتهم حول الدراسة مع إمكانية تسجيل مواقف الأعضاء إن ارتؤوا ضرورة في ذلك أو إرفاق الدراسة بمحاضر جلسات المجلس التي تناولت مناقشة الدراسة.
9-12-2020	المصادقة على النظام الداخلي للهيئة العليا للمالية المحلية
28-1-2021	المصادقة على النسخة النهائية للدراسة الاستراتيجية للهيئة العليا للمالية المحلية وتم التذكير أن اعداد الدراسة انطلق في مارس 2020، وتم تكليف ثلاثة خبراء للغرض في إطار برنامج تعاون مع المنظمة التابعة للجمعية السويدية للسلط الجهوية والمحلية، تمّ اعتماد المنهجية التالية: – تحديد الرؤية العامة للهيئة العليا للمالية المحلية اعتمادا على النصوص القانونية المتعلقة بإحداثها والدور المحدّد لها ضمن المنظومة الوطنية للامركزية. – تحديد الأهداف الاستراتيجية والمحاور المتعلّقة بها على ضوء الرؤية العامة للهيئة العليا. – إعداد تشخيص قانوني وهيكلي للهيئة العليا للمالية المحلية اعتمادا على تحليل النصوص القانونية والتنظيمية مع الاستئناس بالتجارب المقارنة لتحديد التموقع والإطار التنظيمي للهيئة. واعتمدت الدراسة على الأعمال والبحوث النظرية التي قام بها الخبراء المكلفون مع عرض مخرجات كل مرحلة على مصادقة أعضاء مجلس الهيئة. كما اعتمدت مرحلة المصادقة النهائية على ورشات حضورية لكافة الأعضاء.

تاريخ الاجتماع	المسائل المطروحة
2021 - 2 - 16	خصّص الاجتماع لتقديم المهام الثلاثة التي تم في خصوصها تكليف خبراء بدعم من المنظمة الدولية للتقرير عن الديموقراطية . وقدم الخبراء أمام أعضاء مجلس الهيئة ملخصا للتوجهات والإشكاليات المطروحة في خصوص كل محور من محاور المهمة. كما تم الاتفاق على برنامج فيما يتعلق بالمنهجية والمخرجات والآجال وعلى تنظيم لقاءات مع الهياكل المعنية وخاصة في مستوى وزارة الشؤون المحلية ووزارة المالية وكذلك على تنظيم ورشة عمل تشاركية مع البلديات بالتنسيق مع الجامعة الوطنية للبلديات التونسية. وتتمثل المحاور الثلاثة للمهمة في: 1. قراءة في الاحكام الانتقالية وتأثيرها على سير الهيئة ومهامها واقتراح الصيغ القانونية لمواجهتها بما يمكن الهيئة من أداء مهامها بالنجاعة المطلوبة في ظل الإطار القانوني النافذ وتقديم مقترحات مبنية على رؤية استشرافية لدور الهيئة في تناسق مع روح الدستور وأحكامه التي تم تنزيلها في مجلة الجماعات المحلية وبما يضفي إلى مساهمة فاعلة للهيئة في دفع مسار اللامركزية. 2. تفعيل الفصل 9 من مجلة الجماعات المحلية المتعلق بالتحكم في نفقات التأجير وآليات تفعيله وإعداد مشروع أمر حكومي في الغرض. 3. قراءة في مشروع القانون المتعلق بتنقيح مجلة المحاسبة العمومية في علاقة بالأحكام الجديدة لمجلة الجماعات المحلية ودور الهيئة العليا للمالية المحلية وتقديم مقترحات مبنيّة على رؤية استشرافية لدور الهيئة ولضرورة تناسق المجلة مع مقتضيات الدستور ومع المعايير الدولية في مجال المحاسبة والرقابة على الأموال العمومية.
2021 - 3 - 11	• مناقشة برنامج عمل الهيئة لسنة 2021 بالنظر إلى المستجدات خلال الثلاثي الأول من سنة 2021. • مناقشة محتوى التقرير السنوي الثاني للهيئة مع التأكيد على: – ضبط المعطيات اللازمة للتقرير ومصادرها وطريقة جمعها. – مواصلة العمل مع مركز الإعلامية التابع لوزارة المالية والمركز الوطني للإعلامية وفق ما تم الاتفاق عليه – خلال جلسة 6 نوفمبر 2020 لاستقاء المعطيات من منظومة أدب. – ضبط جدول زمني واضح وتوزيع الأدوار بين كافة أعضاء المجلس – إقرار الاستعانة بخبيرين في إعداد التقرير في إطار برنامج التعاون مع منظمة التقرير عن الديمقراطية.
2021 - 4 - 8	• مناقشة متطلبات عمل الهيئة ومواردها: – التذكير بالصعوبات التي تشهدها الهيئة والتي تجعلها تعمل في ظروف غير عادية بالنظر خاصة إلى الافتقار إلى تنظيم هيكلي وموارد بشرية. – استعراض الإجراءات السابقة لتنفيذ ميزانية الهيئة لسنة 2021، مع الإشارة إلى أن توزيع الميزانية الأصلية لسنة 2021 قد استوفى جميع الإجراءات في مستوى وزارة الشؤون المحلية بوصفها المهمة التي تندرج صلبها الهيئة كوحدة عملياتية في إطار برنامج الشؤون المحلية كتمش انتهجته الوزارة في إطار منظومة التصرف حسب الاهداف، في حين أن توزيع الفواضل المسجلة سنة 2020 والمنقولة إلى ميزانية سنة 2021 مازال مرتبطا بإبداء الرأي من قبل رئيس برنامج الشؤون المحلية. – إقرار السعي وتظافر الجهود لرفع الإشكاليات أمام تنفيذ الميزانية.
2021 - 5 - 3	المصادقة على تعديل ميزانية الهيئة لسنة 2021 متضمنة للميزانية الأصلية ولفواضل تصرف 2020.

تاريخ الاجتماع	المسائل المطروحة
2021 - 5 - 19	1. مناقشة مسألة تحميل تأجير رئيسة الهيئة على ميزانية الوزارة المكلفة بالجماعات المحلية. 2. النظر في الاستشارات التي توصلت بها الهيئة من قبل بعض البلديات. 3. تقديم مشاريع أوامر حكومية محالة لإبداء الرأي من قبل مستشار التشريع والقانون للحكومة وتوزيع الأعمال التحضيرية على أعضاء المجلس. 4. مناقشة مسألة اللجوء إلى خبراء عن طريق التعاقد في إطار ميزانية الهيئة او في إطار برامج التعاون مع شركاء داعمين لمسار اللامركزية وذلك لإعداد الأعمال التحضيرية ومشاريع الآراء والاستشارات حول النصوص والمسائل المحالة إلى الهيئة من قبل رئاسة الحكومة. عدم موافقة أغلبية الأعضاء على هذا التمشي إلا في الحالات الاستثنائية. 5. تقديم مشروع قرار يتعلق بمقاييس توزيع الدعم المالي السنوي بين الجماعات المحلية وطلب استعجال النظر فيه من قبل الأعضاء الممثلين لوزارتي المالية والشؤون المحلية. 6. ضبط تخطيط التقرير السنوي الثاني مع التأكيد على المسائل التالية: • القيام بالتحليل حسب معايير مختلفة على غرار حجم الميزانية و الصنف «بلديات قائمة» و«بلديات محدثة» و«بلديات موسعة»). .. • الاتفاق على طريقة احتساب المؤشرات المتعلقة بالاستقلالية المالية للجماعات المحلية ومؤشر اللامركزية والفوارق بين الجماعات المحلية. • التركيز صلب التقرير على الجوانب المتصلة بالبلديات لإبراز عدم التكافؤ بين الموارد والأعباء وتأكد الحاجة لتوفير تمويلات إضافية، مع التعرض للمجالس الجهوية بصورة تكميلية. • استغلال المعطيات المتوفرة للهيئة من منظومة أدب.
2021 - 5 - 25	التداول وضبط رأي الهيئة حول مشروع قرار صادر عن وزير الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار ووزير الشؤون المحلية والبيئة بالنيابة يتعلق بتنقيح قرار وزير المالية ووزير الشؤون المحلية والبيئة المؤرخ في 22 جوان 2018 المتعلق بضبط مقاييس توزيع مبالغ الدعم المالي السنوي من ميزانية الدولة بين الجماعات المحلية.
21 - 6 - 2021	النظر في مشروع الامر الحكومي المتعلق بمراقبة المصاريف العمومية .
29 - 6 - 2021	ضبط الرأي في مشروع أمر حكومي يتعلق بمراقبة المصاريف العمومية. النظر في ملفات التعاون والشراكة مع جهات داعمة لمسار اللامركزية وما توفره من فرص للهيئة لمساعدتها على القيام بمهامه خاصة في ظل الافتقار إلى موارد بشرية. الاتفاق حول انجاز الدراسة حول مراجعة مجلة الجباية المحلية بدعم من مجلس أوروبا بالتنسيق مع الأطراف المعنية وخاصة الإدارة العامة للدراسات والتشريع الجبائي بوزارة المالية.
20 و21 - 10 - 2021	اجتماع مطول للنظر في المسودة الأولى للتقرير السنوي الثاني بحضور الخبيرين المكلفين بهذا العمل
27 - 10 - 2021	النظر ومناقشة التقرير السنوي الثاني للهيئة (نسخة معدّلة).
03 -11- 2021	مواصلة النظر ومناقشة التقرير السنوي الثاني للهيئة
10 - 11 - 2021	ضبط النسخة النهائية والمصادقة على التقرير السنوي الثاني للهيئة.